ميناء جدة الإسلامي.. 60 يومًا من الحوافز اللوجستية لتعزيز تنافسية سلاسل الإمداد

المصدر: واس
تاريخ النشر: 20 يوليو 2026

أعلن ميناء جدة الإسلامي زيادة فترات الإعفاء من أجور التخزين للبضائع العابرة (الترانزيت) لمدة 60 يومًا، ابتداءً من 19 يوليو 2026م، ضمن حزمة من التسهيلات الهادفة إلى رفع كفاءة سلاسل الإمداد وتعزيز جاذبية الموانئ السعودية على خارطة التجارة العالمية, وذلك في خطوة تعكس تسارع وتيرة التحول اللوجستي الذي تشهده المملكة.

ويبرز القرار من خلال ثلاثة مؤشرات تشغيلية رئيسة،تتمثل في فترة الإعفاء لحاويات الترانزيت إلى 15 يومًا، وإعفاء البضائع العامة العابرة لمدة 5 أيام، إضافة إلى منح البضائع الواردة عبر سفن "الرورو" والسيارات فترة إعفاء تبلغ 5 أيام، مما يمنح المستفيدين مرونة أكبر في إدارة عمليات الشحن والتخزين وإعادة التصدير.

وتعكس هذه الإجراءات توجهًا إستراتيجيًا نحو تعزيز القدرة التنافسية للميناء الذي يعد أكبر موانئ المملكة على البحر الأحمر وأحد أهم المراكز المحورية لحركة التجارة بين الشرق والغرب، حيث يستقبل سنويًا ملايين الأطنان من البضائع والحاويات التي تشكل ركيزة أساسية لحركة الإمداد الإقليمية والدولية.

ويرى مختصون في القطاع اللوجستي، أن تمديد فترات الإعفاء يسهم في خفض التكاليف التشغيلية على المستثمرين وشركات الملاحة، ويمنح الخطوط البحرية مزايا إضافية لاختيار ميناء جدة الإسلامي محطة رئيسة للبضائع العابرة، الأمر الذي ينعكس على زيادة معدلات المناولة ورفع كفاءة الخدمات المقدمة.

وتأتي هذه الخطوة متسقة مع مستهدفات الإستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، الرامية إلى ترسيخ مكانة المملكة كونها مركزًا لوجستيًا عالميًا يربط القارات الثلاث، مستفيدة من موقعها الجغرافي الفريد وشبكة موانئها المتطورة التي تشهد توسعًا مستمرًا في البنية التحتية والخدمات الرقمية والتشغيلية.

ومع بدء تطبيق القرار، تتجه الأنظار إلى الأثر المتوقع لهذه الحوافز على حركة الترانزيت خلال الأسابيع المقبلة، في وقت تتنافس فيه الموانئ الإقليمية على استقطاب مزيد من الخطوط الملاحية والشحنات العابرة، فيما يواصل ميناء جدة الإسلامي تعزيز حضوره بوصفه بوابة بحرية محورية تدعم نمو التجارة وتدفق السلع بكفاءة واستدامة.